تقرير "نقابة ميتر"

من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين

المحتويات

منهجية التقرير

المقدمة

الباب الأول: "هيئة المكتب.. التشكيل مرتين خلال عام واحد"

الباب الثاني: "ندرة اجتماعات مجلس النقابة خلال العام بالمخالفة للائحة والقانون"

الباب الثالث: "قرارات وتحركات مجلس نقابة الصحفيين خلال العام الأول"

1. تدخل النقيب والإفراج عن الصحفيين المحبوسين
2. استحداث فرقة تواصل دائمة داخل النقابة
3. إنشاء عيادات لهيئة التأمين الصحي داخل مبنى النقابة
4. نقابة الصحفيين تطالب محافظ الدقهلية بتنفيذ أحكام القضاء
5. إعادة النظر في بعض نتائج لجنة القيد
6. إعانة البطالة وزيادة المعاش
7. زيادة قيمة اشتراك مشروع العلاج
8. تشكيل لجنة المرأة

الباب الرابع" أزمات اندلعت داخل مجلس النقابة خلال العام الأول"

1. وفاة الصحفي عماد الفقي(منتحرا داخل مكتبه)
2. بتكلفة 8 مليون جنيه... واجهة النقابة تثير الجدل بين الصحفيين
3. جوائز النقابة في الدرج رغم الإعلان عن النتيجة النهائية
4. ميزانية النقابة خروقات مالية وتجاهل لعمومية الصحفيين
5. الانتخابات تثير الجدل وتصل للقضاء
6. لجنة القيد أزمة طرحت تساؤلات دون إجابة
7. التكويد أزمة دون حلول

8. الحكم على صحفيين في قضية نشر

الباب الخامس" الوعود الانتخابية ... طي النسيان"

1. لجنة المرأة " وموافقة في الأدراج"
2. خروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا
3. تدريب الصحفيين وتطوير المهنة
4. التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين
5. الرعاية الصحية
6. تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
7. مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)
8. زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا
9. لائحة أجور عادلة للصحفيين
10. التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

الباب السادس " خاتمة وتوصيات"

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال السنة الأولى من فترته القانونية، والتي بدأت عقب إعلان نتائج انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في إبريل الماضي. وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة في الفترة من أبريل ٢٠٢١ وحتى أبريل ٢٠٢٢.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على متابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس أثناء اجتماعاته وتأثيرها على الجماعة الصحفية من عدمه. كما اعتمد التقرير على التوثيق والمتابعة لأداء المجلس في تنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن ١٠ وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية «نقابة ميتر» فقد تم تحديد الوعود الانتخابية من خلال اللقاءات والتصريحات وكذلك البرامج الانتخابية التي أطلقها المرشحون خلال فترة الانتخابات. بالإضافة إلى أن كل ما سيتم عرضه في التقرير تم التحقق منه ورصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

المقدمة

جاء أداء مجلس نقابة الصحفيين على مدار العام الأول من فترته القانونية على غير المتوقع والمأمول، حيث شهد المجلس الكثير من الأزمات التي استمر بعضها لأشهر طويلة ووصلت أصداؤها إلى ساحات المحاكم.

وجاءت واقعة وفاة الزميل الصحفي «عماد الفقي» داخل مكتبة منتحراً، ليرسم صورة مختصرة ومعبرة عن الواقع المرير الذي وصلت إليه المهنة، في ظل تراجع كبير في أداء مجلس النقابة، الذي توارى عن الاهتمام بالقضايا الحقيقية التي تمس الصحفيين وأزماتهم سواء داخل مؤسساتهم الصحفية أو خارجها وتقديم الدعم اللازم لهم.

وتجلى عدم اهتمام المجلس بقضايا الصحفيين خلال العام الأول، في قلة عدد اجتماعات مجلس النقابة على مدار العام، فكان من الممكن أن يمر شهر أو أكثر دون اجتماع واحد لمجلس نقابة الصحفيين، حيث بلغ عدد اجتماعات المجلس خلال ١٢ شهر ٨ اجتماعات فقط، دون أسباب واضحة، الأمر الذي يتنافى تماما مع اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

إلى جانب هذا لوحظ عدم التفات المجلس للعديد من المذكرات الرسمية التي قدمها بعض الصحفيين ولم يتم الرد عليها أو مناقشتها داخل اجتماعات المجلس. فضلا عن أن أغلب لجان النقابة خاملة دون تفعيل أو استراتيجية، كما ظلت بعض القرارات عالقة دون تنفيذ حبيسة الأدراج ولم ترى النور حتى الآن.

كما شهد العام الأول من عمر المجلس تراجعا ملحوظا في تنفيذ أو العمل على تنفيذ الوعود الانتخابية، سواء التي أطلقها أعضاء المجلس أثناء فترة الترشح والدعاية الانتخابية، أو التي أطلقها النقيب قبل الانتخابات، مثال على ذلك «التفاوض من أجل إخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين احتياطيا، وإنشاء مدينة الصحفيين».

وبعد ما تم عرضه؛ يصبح محصلة اجتماع المجلس خلال العام الأول من مدته القانونية، ٨ اجتماعات بالمخالفة للائحة النقابة، وعدد محدود من القرارات، والبدء في تنفيذ ٥ وعود من أصل ١٠ وعود، وقرارات لم تنفذ بعد سواء قرارات أصدرت عبر مجلس النقابة، أو من خلال الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وأزمات تعصف بالصحفيين في انتظار الحل.

الباب الأول: هيئة المكتب.. التشكيل مرتين خلال عام واحد

خلال العام الأول لمجلس النقابة تم تشكيل هيئة المكتب مرتين، جاءت المرة الأولى عقب انتخابات التجديد النصفي وحملت حالة من الجدل وصلت إلى حد ساحات المحاكم، فيما جاءت المرة الثانية بعد أشهر من المماطلة في تنفيذ الحكم القضائي الصادر من المحكمة الإدارية ببطلان التشكيل الأول.

وبعد أشهر من الجدل والسجال بسبب أزمة تشكيل هيئة المكتب[1] التي وصلت إلى ساحات المحاكم، قرر عضوا المجلس محمد شبانة وإبراهيم أبو كيلة في مارس الماضي، عدم التقيد بمنصبيهما[2] في هيئة المكتب لصفتهما النيابية، وذلك تنفيذا للحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري [3]في يناير الماضي، بإعادة تشكيل هيئة المكتب واستبعاد كلا منهما من التشكيل الجديد.

وأعيد تشكيل هيئة المكتب[4] في الاجتماع الأخير لمجلس نقابة الصحفيين والذي عقد في الـ٢٥ من أبريل الماضي. وانتهى المجلس إلى التشكيل التالي:

- خالد ميري وكيلًا أول، رئيسًا للجنة القيد

- أيمن عبدالمجيد، سكرتيرًا عامًا للنقابة

- حسين الزناتي، أمينًا للصندوق

- محمد يحيى يوسف، وكيلًا للتسويات

- دعاء النجار، رئيسا للجنة المرأة

- محمد شبانة، وكيلًا شرفيًا ورئيسًا للجنة الرعاية الاجتماعية والصحية

- إبراهيم أبوكيلة، وكيلًا شرفيًا ورئيسًا للجنة النشاط

فيما عرض نقيب الصحفيين ضياء رشوان اللجان الخمس الشاغرة مواقع رؤسائها على المجلس، وقرر التشاور بشأنهم للاختيار من أعضائه من يرغب ويرى المجلس مناسبته لتولي الموقع، وهي لجان: «الإسكان- الثقافة - الشؤون العربية والخارجية، لجنة المعاشات، إلى جانب الشعب والروابط».

وتعود أزمة تشكيل هيئة المكتب إلى أبريل من العام ٢٠٢١، تاريخ الاجتماع الأول للمجلس لتشكيل هيئة المكتب، حينما أصدر كل من: محمد خراجة ومحمد سعد عبد الحفيظ وهشام يونس ومحمود كامل، الأعضاء الأربعة المستبعدين من تشكيل هيئة مكتب ولجان مجلس نقابة الصحفيين، بيانًا للجمعية العمومية بتفاصيل ما جرى في تشكيل هيئة المكتب واللجان، مؤكدين أن المغالبة وتجاوز القانون يسيطران على مشهد البداية.

---

١ بعد الإقصاء وتجاوز القانون... أزمة هيئة المكتب تصل أروقة القضاء

٢ "شبانة" و"أبو كيلة" يتخليان عن منصبها بهيئة مكتب نقابة الصحفيين

٣ القضاء الإداري يستبعد محمد شبانة وإبراهيم أبوكيلة من «مكتب نقابة الصحفيين»

٤ نشر التشكيل الجديد لهيئة مكتب نقابة الصحفيين

وذكر الأعضاء عقب الاجتماع، أن مجلس نقابة الصحفيين اجتمع لتشكيل هيئة المكتب واللجان بناء على دعوة من النقيب تتفق وصحيح القانون. وقد فوجئوا منذ الدقيقة الأولى باتفاق مجموعة من أعضاء المجلس على تشكيل طلبوا التصويت عليه دون نقاش في استخدام متعسف لآلية ديمقراطية تستلزم حواراً بما يحمله من اتفاق أو اختلاف.

وبعدما يقرب من ٩ أشهر، قضت محكمة القضاء الإداري، يوم ٣١ يناير الماضي، باستبعاد محمد شبانة من منصب سكرتير عام نقابة الصحفيين، وإبراهيم أبوكيلة من منصب وكيل النقابة، في الدعوى التي أقامها ضدهما محمود كامل وهشام يونس، عضوا مجلس نقابة الصحفيين، كما قضت المحكمة بإلزام النقابة بإعادة تشكيل هيئة المكتب لاعتبار ذلك أهم الآثار المترتبة على الاستبعاد.

واستندت المحكمة في حكمها إلى إشغال محمد شبانة لمنصب السكرتير العام لنقابة الصحفيين، وكذلك إبراهيم أبو كيلة منصب وكيل نقابة الصحفيين ورئيس لجنتى التسويات والتشريعات، اعتبارًا من ٢٢ أبريل من العام المنصرم، رغم أن سبق تعيينهما كعضوين بمجلس الشيوخ بموجب القرار الجمهوري رقم (٥٩٠) بتاريخ ١٦ أكتوبر من عام ٢٠٢٠.

ووفقا للقانون فإنه لا يجوز لإبراهيم أبوكيلة ومحمد شبانة شغل منصبى وكيل النقابة ورئيس لجنتى التسويات والتشريعات للأول، وسكرتير عام النقابة للثانى، لأنهما عضوين بمجلس الشيوخ؛ وذلك لتعذر الجمع بين التفرغ اللازم لهذا العمل التنفيذي، والتفرغ المقرر بحكم الدستور والقانون لعضوية هذا المجلس.

الباب الثاني: ندرة اجتماعات مجلس النقابة خلال العام بالمخالفة للائحة والقانون

اجتمع مجلس نقابة الصحفيين ٨ اجتماعات فقط على مدار ١٢ شهرا. كان للربع الأول من العام نصيب الأسد في تلك الاجتماعات حيث اجتمع المجلس ٤ مرات خلال الـ٣ أشهر الأولى، فيما اجتمع مرة واحدة فقط خلال الربعين الثاني والثالث، أما خلال الربع الأخير اجتمع المجلس مرتين فقط. واتسمت اجتماعات المجلس بندرة الانعقاد دون أسباب واضحة، الأمر الذي يتنافى مع اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

وكان من المفترض أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر، وبالتالي كان من المنتظر أن يكون مجمل اجتماعات المجلس خلال العام الأول هو ١٢ اجتماعا على أقل تقدير وليس ٨ فقط، وفقا للائحة النقابة الداخلية والتي تنص على أن: «يعقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء علي طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة .. ويكون انعقاده صحيحا بحضور سبعة أعضاء»[5].

وينعقد مجلس نقابة الصحفيين بناء على دعوة النقيب وذلك وفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين والتي تنص على: «توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمان وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلي ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات».

وانعكس تأخر وندرة اجتماع مجلس نقابة الصحفيين بالسلب على الصحفيين الذين توقفت مصالحهم بسبب عدم اجتماع المجلس. فعلى سبيل المثال؛ في أغسطس الماضي، تجمع عدد من الصحفيين ورؤساء التحرير [6]في نقابة الصحفيين احتجاجا على تأخر النظر في ملف التكويد، وأصدر الصحفيون المتضررون من أزمة التكويد بيانا صحفيا أعلنوا فيه عن رفضهم لما أسموه مماطلة مجلس نقابة الصحفيين.

٥ اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين

٦ أزمة التكويد تشعل الصحفيين | تعنت وتسويف ووعود كاذبة وتحذير قوي للجنة

الباب الثالث: قرارات وتحركات مجلس نقابة الصحفيين خلال العام الأول

١- تدخل النقيب والإفراج عن الصحفيين المحبوسين

اختتم نقيب الصحفيين عامه الأول في فترة ولايته الثانية مع نهاية أبريل الماضي، بإعلانه خبر الإفراج عن ٣ صحفيين، وهم: «عامر عبد المنعم، هاني جريشة، عصام عابدين»، في منشور له عبر حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»[7]. ووعد النقيب خلال تدوينته بالمزيد من التدخل للإفراج عن صحفيين آخرين ممن قيد الحبس الاحتياطي.

تجدر الإشارة إلى أنه يعتبر هذا التدخل بشكل رسمي هو الثاني خلال العام الأول من فترة الرئاسة الثانية لنقيب الصحفيين ضياء رشوان. ففي ١٣ أبريل من عام ٢٠٢١ أخلى الأمن سبيل الصحفي خالد داوود بعد تدخل من نقيب الصحفيين، وبعد ٢٤ ساعة أخلي سبيل الصحفية سولافة مجدي والصحفي حسام الصياد. كما تدخلت النقابة في انهاء إجراءات الافراج عن الصحفي مجدي أحمد حسين (٧٠ عاما)، ليصبح الصحفي الرابع الذي تتدخل النقابة لإطلاق سراحهم عقب انتخابات النقابة.

٢- استحداث فرقة تواصل دائمة داخل النقابة

أعلن السكرتير العام لنقابة الصحفيين أيمن عبد المجيد عن استحداث فرقة تواصل دائمة للرد على الاستفسارات النقابية للصحفيين وطلبات الدعم، وذلك في إطار تطوير الأداء، وتسهيل لخدمة أعضاء نقابة الصحفيين، فيما يخص الشأن النقابي والقضايا ذات الصلة.

وبحسب ما أعلنه السكرتير العام، فقد أسند مهام تولى المتابعة إلى نائب المدير العام، محمد خليفة وعصام عبدالمنعم، على أرقام الهواتف والواتس التالية: (٠١٢٨٨٨٨٧٢ - ٠١٠٩٥٤٦٩٩٦٦)، على أن يتم الرد الفوري، وإحالة ما يلزم إلى السكرتير العام لاتخاذ اللازم.

٣- إنشاء عيادات لهيئة التأمين الصحي داخل مبنى النقابة

وافق المجلس على مقترح عرضه النقيب لإنشاء عيادات لهيئة التأمين الصحي بنقابة الصحفيين، للزملاء وأسرهم، كان قد تقدم به الزميل عاطف السيد، الصحفي بالبوابة، وأجرى النقيب اتصالات بالدكتور محمد ضاحي رئيس هيئة التأمين الصحي، حيث فوّض المجلس النقيب لاستكمال الإجراءات التنفيذية للمشروع[8].

وكان الزميل عاطف السيد، مسؤول الملف الطبي ومحرر أخبار وزارة الصحة بموقع وجريدة «البوابة نيوز»، تقدم بطلب إلى الدكتور خالد عبدالغفار، القائم بأعمال وزير الصحة والسكان، بشأن إنشاء عيادات التأمين الصحى داخل مبنى نقابة الصحفيين، لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية للزملاء أعضاء نقابة الصحفيين بشكل مجانى تماما، وهو ما وافق عليه الوزير، تسهيلا للصحفيين فى تقديم خدمات التأمين الصحى لهم دون عناء؛ وفى إطار التوسع فى زيادة عدد عيادات التأمين الصحى فى كافة المحافظات.

---

٧ نقيب الصحفيين: الإفراج عن عامر عبدالمنعم وهاني جريشة وعصام عابدين

٨ «الصحفيين» توافق على مقترح «البوابة نيوز» بإنشاء عيادة تأمين صحي بمبنى النقابة

٤- نقابة الصحفيين تطالب محافظ الدقهلية بتنفيذ أحكام القضاء

طالبت النقابة العامة للصحفيين، الدكتور أيمن مختار محافظ الدقهلية، بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بتمكين الصحفيين من ممارسة عملهم.

وطالب مجلس نقابة الصحفيين[9]، بتنفيذ واحترام الأحكام القضائية الباتة الصادرة عن المحكمة الإدارية العليا، بإلغاء القرار السلبي الصادر عنه بمنع صحفيين من ممارسة عملهم الصحفي، وحظر دخولهم ديوان عام المحافظة، والمنشآت الإدارية التابعة للمحافظة، والمؤتمرات التي تجرى بها، وكذا الحد من حرية تداول المعلومات الخاصة بالبيانات الصحفية عبر مكتبه الإعلامي.

٥- إعادة النظر في بعض نتائج لجنة القيد

أما مجلس النقابة، فبجانب إعادة تشكيل هيئة المكتب، اختتم عامه الأول بقرار قبول تظلم بعض الصحفيين- الصحفي محمود السقا- الذين تم رفضهم في لجنة القيد الأخيرة والتي أثارت الكثير من الجدل في ديسمبر الماضي.

وكان الصحفي محمود السقا قد تقدم بطلب إلى مجلس النقابة لإعادة النظر فيما وقع عليه من ضرر بعد إعلان رفض قيده ضمن نتائج لجنة القيد الأخيرة، مطالبا بتصحيح القرار وحصوله على عضوية النقابة (تحت التمرين).

٦- إعانة البطالة وزيادة المعاش

على مدار العام اتخذ مجلس النقابة عدد من القرارات لخدمة الجماعة الصحفية خلال اجتماعاته القليلة أبرزها؛ موافقة المجلس على اقتراح النقيب في ديسمبر الماضي، بتنظيم وتوسيع استفادة الزميلات والزملاء المتعطلين عن العمل لأسباب مختلفة، من إعانة البطالة التي تقدمها النقابة[10].

كما وافق مجلس النقابة الصحفيين في إبريل من العام ٢٠٢١، على اقتراح نقيب الصحفيين بزيادة مبلغ معاش النقابة بجدول المعاشات بنسبة ٢٠٪ بنفس نسبة زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، ليرتفع من ١٧٥٠ جنيهًا إلى ٢١٠٠ جنيه شهريا، بدء من الأول من يوليو ٢٠٢١. بالإضافة إلى موافقة مجلس النقابة على صرف بدل شهرة للعاملين بالأقسام المجهولة.

٧- زيادة قيمة اشتراك مشروع العلاج

دون أية أسباب تذكر أو مبررات، قرر مجلس نقابة الصحفيين زيادة قيمة اشتراك[11] الفرد سواء العضو أو أفراد أسرته إلى ٢٥٠ جنيها بدلا من ١٨٠ جنيها، وأكدت النقابة في بيان لها، السماح للعضو بسداد قيمة الاشتراك بالتقسيط على ثلاثة أشهر، مع تحقيق أقصى درجات العدالة الاجتماعية، بشأن الأساتذة في جدول المعاشات و«القادرون باختلاف»، فضلًا على حزمة الخدمات المعدلة باللائحة، وفقًا للبيان.

لكن الزيادة التي أقرتها لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية التي يرأسها عضو مجلس نقابة الصحفيين أيمن

---

٩ نقابة الصحفيين تطالب محافظ الدقهلية باحترام الأحكام القضائية

١٠ قرار من مجلس نقابة الصحفيين بشأن إعانات البطالة للمتعطلين عن العمل

١١ زيادة رسوم اشتراك مشروع علاج الصحفيين ٢٠٢٢ إلى ٢٥٠ جنيها للفرد

عبد المجيد والتي قدرها ٧٠ جنيها، أثارت الكثير من الجدل [12] الذي وصل حد الغضب لدى صحفيني من أعضاء الجمعية العمومية.

ويعاني أغلب الصحفيين من ظروف مادية صعبة بسبب تدني أجورهم، بالإضافة إلى ندرة فرص العمل في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أغلب المؤسسات الصحفية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الصحفيين. فيما تساءل الصحفيون عن المميزات التي تمت إضافتها مقابل هذه الزيادة، وسط إطلاق دعوات بمقاطعة المشروع وعدم الاشتراك فيه.

٨- تشكيل لجنة المرأة

في أولى اجتماعات مجلس النقابة إبريل من العام الماضي ٢٠٢١، وافق مجلس نقابة الصحفيين على اقتراح ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، بتشكيل لجنة للمرأة[13] ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس ٢٠١٣ /٢٠١٥.

الباب الرابع: أزمات اندلعت خلال العام الأول من عمر المجلس

١- وفاة الصحفي عماد الفقي (منتحرا داخل مكتبه)

أثار خبر وفاة الزميل الصحفي عماد الفقي منتحرا داخل مكتبه بأحد المؤسسات الصحفية القومية، حالة من الغضب داخل الجماعة الصحفية، لما شابته تلك الواقعة من ظروف عمل قاسية تعرض لها الزميل الصحفي قبل وفاته ما ساهم في تأزم حالته النفسية التي دفعته إلى الانتحار، وفقا لما أشار إليه عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل عبر منشور على صفحته بالفيسبوك، إلى جانب ما ذكره عدد من زملائه الصحفيين.

إقدام «الفقي» على الانتحار فَجّر تلالا من الأوجاع والأحزان بين الجماعة الصحفية لما آلت إليه أوضاع مهنتهم والمؤسسات الصحفية. حيث اندفع عشرات الصحفيين لرواية ما يتعرضون له من أزمات اقتصادية واجتماعية تحاصرهم، مرجحين أن تكون واحدة من أكبر الدوافع التي أدت بزميلهم لشنق نفسه ليتخلص من تلك الأزمات.

١٢ جدل حول زيادة اشتراك مسؤوع علاج الصحفيين

١٣ مجلس نقابة الصحفيين يوافق على تشكيل لجنة للمرأة ضمن لجان المجلس

حالة الغضب [14]التي أحدثتها وفاة صحفي الأهرام وما تبعه من جدل كبير حول مسؤولية ما تعرض له في صحيفته «القومية» للتسبب في انتحاره، جعل علاء ثابت رئيس تحرير الأهرام يرد على ما أثير في هذا الشأن عبر فيسبوك نافيا كل ما تردد.

الأمر الذي تسبب في حالة من السجال بين كامل وثابت عبر صفحاتهم الرسمية بالفيسبوك، وعلى آثر ذلك أعلن محمود كامل عضو مجلس النقابة اتخاذ كل الإجراءات القانونية تجاه ما بدر من رئيس تحرير الأهرام الذي رد على ما تواتر من شهادات وأقوال تخص وفاة الزميل الصحفي بعبارات سب وقذف صريحة- وفقا لما نشره كامل.

من جانبها، نعت نقابة الصحفيين الكاتب الصحفي بمؤسسة الأهرام، عماد الفقي، عضو الجمعية العمومية. ودعت النقابة في بيان لها[15]، الجميع لاحترام حرمة الموت وحق الراحل وأسرته في تجنب طرح تأويلات للحادثة وأسبابها دون تحقق وثبوت بالأدلة، وانتظار نتيجة تحقيقات النيابة العامة التي تباشر مهامها، صاحبة الحق دون غيرها في توصيف الواقعة، وكشف ملابساتها وأسبابها.

٢-بتكلفة ٨ مليون جنيه... واجهة النقابة تثير الجدل بين الصحفيين

حالة من الجدل أثارها عضو مجلس نقابة الصحفيين والسكرتير العام سابقا محمد شبانة بين الصحفيين بعد نشره صورة للتصور المبدئي (الماكيت) لواجهة النقابة التي يتم العمل على ترميمها منذ سنوات[16]، حيث وصف الصحفيين التصميم الجديد بالسيء والذي لا يعبر عن روح نقابة الصحفيين وتاريخها، إلى جانب التكلفة الباهظة لعملية إعادة بناء واجهة النقابة والتي بلغت ٨ مليون جنيه.

من جانبه رد عضو مجلس النقابة محمد شبانة قائلا:»أن التصميم الجديد لواجهة مبنى النقابة على أعلى مستوى من ناحيتي الشكل والخامات وقام بتصميمه ويشرف على تنفيذه حتى تسليمه مركز دعم التصميمات المعمارية والهندسية (كلية الهندسة - جامعة القاهرة).... أن التصميم روعي فيه الأصالة والبهجة ونظام إضاءة متطور خاصة بعد الغروب فى فترة الليل وسيكون مميزا جدا.. وسيتم وضع شاشات تليفزيونية بعد توفير أسعارها لاستخدامها بعد ذلك فى جلب إيرادات إعلانية بجانب إذاعة ما يخص النقابة وتاريخها وأخبارها على مدار اليوم».

وأضاف: «ليس من المعقول أبدا مجرد حتى توجيه السؤال عن شكل سلم النقابة أو صور الشهداء وذلك من بعض الزملاء فهذه أمور لا نقاش ولا جدال فيها أبدا.. وصور الشهداء موجودة بنفس شكلها القائم ولن يقترب منها أحد.. وأيضا سلم النقابة بنفس شكله ومساحته وكل شيء.. ولا يمكن أن يشكك أحد فى نوايا مجلس النقابة والمجلس حريص كل الحرص على ما يحرص عليه الزملاء الأعزاء».

---

١٤ الصحفي عماد الفقي: انتحاره يثير غضبا

١٥ نقابة الصحفيين تنعى الزميل عماد الفقي وتدعو الجميع لاحترام حرمة مصاب الموت.

١٦ واجهة مبنى نقابة الصحفيين تثير جدلا وشبانة يرد: التصميم على أعلى مستوى

٣- جوائز النقابة في الدرج رغم الإعلان عن النتيجة النهائية

في الثاني من ديسمبر من العام ٢٠٢١، أعلنت دعاء النجار، عضو مجلس نقابة الصحفيين، والمشرف العام على مسابقة الصحافة المصرية، عن النتيجة النهائية لمسابقة جوائز الصحافة المصرية[17]، وكان من المفترض أن يتم توزيع الجوائز في يناير الماضي، إلا أنه تم تأجيل حفل توزيع الجوائز حداداً على الصحفي والإعلامي إبراهيم حجازي رئيس تحرير الأهرام الرياضي الأسبق وعضو مجلس ووكيل نقابة الصحفيين الأسبق، والكاتب الصحفي الكبير محمد فودة، رئيس تحرير المساء وحريتي الأسبق[18].

ورغم مرور أكثر من ٤ أشهر على إعلان النتيجة، إلا أنه حتى الآن لم توزع الجوائز على الصحفيين الفائزين ولم يحدد موعد لاستلام جوائزهم، رغم المذكرات الرسمية التي قدمها بعض الزملاء في هذا الشأن إلى مجلس النقابة.

٤- ميزانية النقابة.. خروقات مالية وتجاهل لعمومية الصحفيين

أثارت ميزانية نقابة الصحفيين الجدل مجددا بين أبناء المهنة بعد حديث عضو مجلس نقابة الصحفيين هشام يونس عن استمرار الخروقات المالية داخل النقابة ما يتسبب في إهدار للمال العام.

ففي مارس الماضي، كشف هشام يونس، عضو مجلس نقابة الصحفيين، أسباب رفضه الميزانية الخاصة بعامي ٢٠٢٠/٢٠٢١، والتي أشار إلى أنه تقدم بها إعمالا لقرار المجلس ورغم ذلك تم تجاهل إرسالها للأعضاء رغم تقديمها قبل الجمعية العمومية بيومين كاملين وقبل إرسالها لأعضاء الجمعية العمومية بيوم كامل.

ولخص يونس عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أسباب رفضه الميزانية، والتي كان من بينها تجاهل قرار الجمعية العمومية برفض اعتماد الميزانيتين وعدم عرضهما طوال عام كامل، وعدم عرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على مجلس النقابة وعدم السماح لأعضاء المجلس بالاطلاع عليه، وكذلك صرف رواتب ومكافآت لموظفين غير معينين تم الاستعانة بهم دون مسابقة أو قواعد واضحة[19].

بالإضافة إلى: «استمرار وجود ٤,٥ مليون جنيه لدى وزارة الإسكان تحت بند إنشاء مستشفى رغم عدم وجود عقد أو اتفاق ملزم يحفظ حق النقابة في هذه الأموال، استمرار إهدار المال العام في تأجير ما يعرف بالمقر الإداري الجديد في "السيدة زينب" والذي لا تستفيد منه النقابة بشيء، وجود بند إكراميات للعمال ومكافآت عمالة من الخارج ونقل ومشال وارتفاعها بمقدار ٣٠٠٪ من ٥٠ ألف جنيه في العام الماضي إلى ٢١٥ ألف جنيه في هذه الميزانية دون وضوح سبب لذلك، زيادة بمقدار ٤٠٠٪ في ما يوصف بأتعاب ورسوم استشارية وقضائية رغم عدم علم أو موافقة المجلس على أي استشارات قضائية من أي جهة، شراء كاميرات مراقبة بمبلغ مليون جنيه دون عرض أي تفاصيل على المجلس.....».

---

١٧ «النجار»: إعلان نتيجة مسابقة جوائز الصحافة المصرية اليوم

١٨ تأجيل حفل توزيع جوائز الصحافة المصرية حدادًا على "حجازي" و"فوده"

١٩ هشام يونس يتقدم بـ١٧ ملاحظة على ميزانية الصحفيين: عن الإهدار في واجهة النقابة وفضيحة الأمصال وتجاهل قرارات العمومية

وكانت الجمعية العمومية التي انعقدت في إبريل من العام الماضي ٢٠٢١، وسبقت انتخابات التجديد النصفي على مقعد النقيب و٦ من أعضاء مجلس النقابة بعد اكتمال النصاب، قد رفضت التصويت على ميزانية نقابة الصحفيين لسببين الأول يتلخص في عدم ايصالها لعدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية سواء عبر الإيميل أو البريد لقراءتها قبل التصويت عليها، أما السبب الثاني في الجدل الذي أثارته الميزانية وفقا لتصريحات عضو مجلس نقابة الصحفيين هشام يونس، والذي أكد على احتواء الميزانية على الكثير من الخروقات المالية[20].

وبناء على ذلك؛ تم إرجاء الميزانية لأعضاء مجلس النقابة الحالي لمراجعتها وعرضها على الجمعية العمومية مرة أخرى بأي شكل قانوني، وبالرغم من أن النصاب لم يكتمل في العمومية التي كان من المقرر انعقادها في إبريل الماضي، إلا أن أغلب الصحفيين فوجئوا بتمرير الميزانية رغم استمرار نفس الملاحظات السابقة.

٥- الانتخابات تثير الجدل وتصل للقضاء

استهل مجلس النقابة عامه الأول من فترته القانونية والمحددة عامين، بحالة من الجدل والغضب بين الوسط الصحفي وبخاصة المرشحين في الانتخابات الأخيرة للتجديد النصفي، وصلت إلى ساحات المحاكم، وذلك لما شهدته الانتخابات من انتهاكات حيث تم تداول مجموعة من الشهادات التي تضمنت خروقات شهدتها العملية الانتخابية أثناء الفرز.

وفي بيان صحفي، أعلن عضوا المجلس واللجنة المشرفة على انتخابات النقابة هشام يونس ومحمود كامل عن رفع دعوى قضائية لوقف إعلان النتيجة وإعادة الفرز بحضور المرشحين ومندوبيهم، وجاءت تلك الخطوة استكمالا للمذكرة التي تقدم بها العضوان عقب انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين، والتي لم ينظر إليها حتى كتابة هذه الورقة.

كما أقدم عدد من المرشحين خلال الدورة الأخيرة وعضوان بمجلس النقابة على رفع دعاوى قضائية تطالب بوقف إعلان النتيجة وإعادة الفرز، فيما طالب بعضها الآخر بإلغاء النتيجة وإعادة الانتخابات.

٦- لجنة القيد.. أزمة طرحت تساؤلات دون إجابة

تعتبر أزمة لجنة القيد التي أحدثت جدلا كبيرا بين الجماعة الصحفية في ديسمبر الماضي من أكبر الأزمات التي حدثت خلال العام الأول لمجلس النقابة.

وتسببت لجنة القيد التي تقدم لها ٥٤٠ صحفي/ة، وانعقدت في نوفمبر الماضي وأعلن عن نتائجها [21]في الأسبوع الأول من ديسمبر الماضي في حالة من الجدل، لما جاءت به النتيجة من تأجيل ورفض لما يقرب من ١٥٠ صحفي من المتقدمين للجنة القيد- وهو عدد كبير جدا- دون مبررات أو أسباب واضحة.

---

٢٠ الصحفيون يرفضون ميزانية النقابة

٢١ بالأسماء.. ننشر نتيجة لجنة قيد تحت التمرين بنقابة الصحفيين

وأغضبت هذه النتيجة المئات من الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، وترجم هذا الغضب في مذكرة وقع عليها ما يقرب من ٥٠٠ صحفي أعلنوا فيها عن تضامنهم مع كل الزملاء الذين تعرضوا للتأجيل بلا قواعد، أو برفض أوراقهم رغم استيفائهم كافة الشروط القانونية، وقدمت المذكرة لمجلس نقابة الصحفيين للمطالبة بإعادة النظر في قرارات لجنة القيد الأخيرة وما شابها من مخالفات، دون إبداء أي موقف من النقابة تجاه تلك المذكرة إلى الآن.

إلى جانب هذا، تقدم هشام يونس عضو مجلس نقابة الصحفيين، في الأسبوع الثاني من ديسمبر، بمذكرة رسمية إلى المجلس، مطالبا لجنة القيد بالكشف عن أسبابها ومعاييرها التي استندت إليها في تأجيل ورفض قيد بعض الصحفيين، مؤكدا في المذكرة التي تقدم بها أن إعلان الأسباب في كل القرارات هو أمر واجب بنص القانون كما أنه أصبح ضرورة بعد جدل مثار تسببت فيه قرارات كثيرة يرى البعض عن حق أو بغيره أنها لا تستند على قواعد المهنة وأصولها.

الجدير بالذكر أن لجنة القيد والمكونة من ثلاثة أعضاء بمجلس النقابة ويرأسها خالد ميري، لم تعلن حتى كتابة هذا التقرير ونشره عن الأسباب أو المعايير التي ارتكزت عليها في قرار تأجيل أو رفض قيد بعض الصحفيين، وهو ما يخالف ما نص عليه قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠,[22]

فقد نصت المادة الـ ١٣ من قانون النقابة: "... وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلب القيد إليها، وفى حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا. ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ صدوره بخطاب مسجل بعلم الوصول. ويقوم مقام الإخطار تسلم الطالب صورة منه بإيصال يوقع عليه".

يذكر أن شروط القيد تضمنتها المادة الخامسة من قانون النقابة والتي نصت على: "أن يكون صحفيا محترفا غير مالك لصحيفة...أن يكون من مواطني الجمهورية ...، أن يكون حسن السمعة لم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تقرر شطب اسمه من الجدول لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة، أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى عال".

٧- التكويد أزمة دون حلول

خلال الثلاثة أشهر الثانية من عمر مجلس نقابة الصحفيين، اندلعت أزمة ملف التكويد بين عدد من الصحف ونقابة الصحفيين، ويدفع ثمن هذه الأزمة العشرات من الصحفيين الذين يراودهم حلم الحصول على عضوية النقابة، حيث انتهى اجتماع مجلس النقابة الذي تم عقده في سبتمبر الماضي إلى مجموعة من القرارات[23] بشأن الصحف المتقدمة للتكويد.

22 قانون نقابة الصحفيين ٧٦ لسنة 1970.

23 مجلس "الصحفيين" يرفض تكويد 10 صحف جديدة

وتمثلت تلك القرارات في الآتي:

أولا: استمرار إيقاف ٦ صحف معتمدة بالنقابة عن القيد فيها، والسماح فقط لجريدة «الطريق» بتقدم صحفييها للجنة القيد الحالية والالتحاق بالدورة التدريبية، على أن تلتزم صحيفتا «السوق العربية» و»اليوم» بتقديم ما يفيد بعدم الفصل التعسفى للزملاء، حتى يتسنى للجنة المختصة والمجلس اتخاذ القرار فيما يخص لجنة القيد التالية.

ثانيا: رفض اعتماد الصحف العشر المتقدمة للنقابة للاعتماد بها، وذلك لعدم توفيق أوضاعها طبقا للمادة ٤٣ من القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، وما أظهرته خطابات مؤسسات الطباعة والتوزيع القومية الواردة للنقابة لأرقام الطباعة والتوزيع الحقيقية لكل منها.

ثالثا: السماح لكل الصحف العشر السابق ذكرها في القرار السابق، بإعادة التقدم للاعتماد بالنقابة بعد توفيق الأوضاع وفقا للقانون ومعالجة مشاكل الطباعة والتوزيع لإعادة تقييمها من جديد.

رابعا: فحص كل الإصدارات الصحفية المعتمدة حاليا لدى نقابة الصحفيين، لبحث مدى استمرار استيفائها للشروط القانونية واللائحية المؤهلة لقبول عضوية منها، ويتولى المجلس بكل أعضائه هذا الفحص، على أن يقوم النقيب بتوزيع المهام على أعضاء المجلس.

خامسا: مخاطبة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لمراعاة تطبيق ما ورد بقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨[24]، وخصوصا المادة ٤٣ منه، عند إصدار تراخيص الصحف وتوفيق أوضاعها.

وأكد مجلس النقابة أنه بصدد اتخاذ الاجراءات التأديبية حيال المخالفين لأحكام المادة ٤٣ المشار إليها فى القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة.

وحددت المادة ٤٣ من قانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، عدد من المعايير والضوابط التي يتم على أساسها قبول الصحف التي تطلب ممارسة النشاط الصحفي، وهي ما استند إليها مجلس نقابة الصحفيين في رفض تكويد الصحف الطالبة للتكويد وعددهم ١٠ صحف بعد حصول ثمان منهم على موافقة بصورة مبدئية منذ عام ٢٠١٩، في عهد نقيب الصحفيين السابق عبدالمحسن سلامة.

وتتمثل ضوابط وشروط تكويد الصحف في وجود مقر ثابت للصحيفة، والانتظام في صدور المطبوعة، لمدة لا تقل عن عام، مع إخطار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وكذلك النقابة بالإصدار الخاص بالصحيفة، سواء كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية، بجانب شروط أخرى تضمن حقوق العاملين وهو شرط تعيين العاملين بها والتأمين عليهم- وفقا للائحة النقابة الخاصة بالتكويد.

وعقب قرار المجلس اجتمع رؤساء تحرير الصحف المذكورة وأصدورا بيانا حملوا فيه نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس المسؤولية كافة الأضرار التي وقعت وستقع على المحررين المنتظرين قرار التكويد.[25]

---

24 قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018

25 البيان الأول لـ أهل مصر ردًا على رفض نقيب الصحفيين للتكويد

والتكويد هو عبارة عن إقرار نقابة الصحفيين للصحيفة، يجرى على هذا الإقرار قيد الصحفيين العاملين فيها في جداول النقابة للحصول على عضويتها، ومن ثم تحصل الصحيفة على كود يدرج بناء عليه صحفييها في القيد، ويتسنى لهم التقدم بأوراقهم للجان القيد سواء تحت التمرين، ومن بعدها المشتغلين لمن أمضوا المدة القانونية المطلوبة وفقًا لقانون ولائحة نقابة الصحفيين.

٨- الحكم على صحفيين في قضية نشر

في نوفمبر من العام المنصرم، قضت محكمة جنح طوارئ مصر القديمة، على الصحفيين هشام فؤاد وحسام مؤنس بالحبس ٤ سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة في القضية ٩٥٧ لسنة ٢٠٢١.

وجاء هذا الحكم بعد ٢٤ ساعة من موافقة البرلمان على النص الوارد بقانون مواجهة الأوبئة والجوائح والذي قد ينطوي على عوار دستوري وفقا للمادة ٧١[26]، ويتيح الحبس في قضايا النشر، وهي الموافقة التي كان من الممكن أن تفتح بابًا جديدًا للحبس، وتصادر مساحات جديدة من العمل الصحفي، قبل إدخال بعض التعديلات التي أدخلت على القانون بجهود فردية، في ظل غياب كامل لمجلس نقابة الصحفيين، رغم وجود لجنة التشريعات المعطلة إلى الآن.

وتعتبر هذه القضية هي الأولى التي يتم الحكم فيها على صحفيين في قضية نشر خلال الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين الحالي. وتضامنا مع الصحفيين أصدر أكثر من ٦٠٠ صحفي بيانا طالبوا فيه نقابة الصحفيين بمخاطبة رئيس الجمهورية باعتباره الحاكم العسكري، بعدم التصديق على الحكم الصادر بحق الزميلين حسام مؤنس وهشام فؤاد، ووقف المحاكمات الاستثنائية بشكل عام.

كما طالبوا بمخاطبة مجلس النواب لإصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر، وهو القانون الذي تم إعداده من قبل لجنة الخمسين لإعداد التشريعات الصحفية، وتنقية القوانين القائمة من مواد الحبس بما يتوافق مع الدستور، بالإضافة إلى ضرورة التدخل النقابي والقانوني للإفراج عن الصحفيين المحبوسين وتحسين أوضاعهم، وإعادة النص الخاص بمنع حبس الصحفيين احتياطيا. أيضا طالب أعضاء الجمعية العمومية الدعوة لإجتماع عام لمناقشة قضايا الحريات الصحفية، وإصدار تقرير حول أوضاع الصحفيين المحبوسين وعددهم ورصد الانتهاكات بحق الصحفيين.

وقع أكثر من ٦٠٠ صحفي من بينهم ١٥ عضوا بمجلس نقابة الصحفيين بين حاليين وسابقين ونقيب سابق، على هذه المذكرة وتم تقديمها إلى مجلس نقابة الصحفيين، دون جدوى، وحتى كتابة هذا التقرير لم ينظر إلى هذه المذكرة ولم يتم الرد عليها من مجلس نقابة الصحفيين.

---

٢٦ مادة **(٧١)**: يحظر بأى وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الاعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها فى زمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون.

الباب الخامس «الوعود الانتخابية.. طي النسيان»

تابع موقع «نقابة ميتر» مسارات تحقق الوعود الانتخابية[27]، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية التي نشرت سواء عبر المواقع الإخبارية أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو عبر الصفحات الرسمية للنقيب ولأعضاء مجلس نقابة الصحفيين.

وتضمنت تلك الوعود الآتي: زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام، تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، الرعاية الصحية، مشروع سكني يليق بالصحفيين، لائحة أجور عادلة للصحفيين، تدريب الصحفيين وتطوير المهنة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، إنشاء لجنة المرأة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، الصحفيين المحبوسين احتياطيا.

وخلال العام الأول من عمر المجلس، شهدت مؤشرات الوعود الانتخابية تغيرا طفيفا لبعض الوعود، فيما ظل المؤشر عند «لم يتم التنفيذ بعد» لوعود أخرى.

١- لجنة المرأة «وموافقة في الأدراج»

مر عام على موافقة مجلس نقابة الصحفيين على تشكيل لجنة المرأة[28] ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس ٢٠١٣ /٢٠١٥، على أن تتولاها دعاء النجار عضو مجلس النقابة.

لكن بالرغم من ذلك يظل القرار حبيس الأدراج داخل مجلس النقابة ولم يشهد النور إلى الآن، دون أي مبرر مقدم من مجلس النقابة أو عضو المجلس المسؤول عن اللجنة دعاء النجار.

وجاء تشكيل لجنة المرأة ضمن الوعود الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أدرجته الصحفية دعاء النجار عضو مجلس النقابة حاليا في برنامجها الانتخابي، واعتبرت تنفيذه بمثابة انتصار لمطالب الصحفيات.

وخلال العام الماضي، ومع تداول شهادات عن صحفيات تعرضن للعديد من الانتهاكات الجنسية والجسدية داخل المؤسسات الصحفية، تعالت الأصوات بضرورة تدشين لجنة للمرأة داخل نقابة الصحفيين، لحماية الصحفيات من العنف والانتهاكات التي يتعرضن لها خلال ممارسة عملهن.

---

٢٧ الوعود الانتخابية

٢٨ لجنة المرأة

٢- التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا

التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا [29]كان ضمن الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين ضياء رشوان أثناء فترة الدعاية الانتخابية التي سبقت انتخابات التجديد النصفي الأخيرة.

عاد الحديث عن تفاوض النقيب لخروج الصحفيين من جديد بعد أشهر من الخمول. ففي نهاية أبريل الماضي، أعلن النقيب عن إخلاء سبيل كل من «الصحفي عامر عبد المنعم، والصحفي هاني جريشة، والصحفي عصام عابدين»، مؤكدا على أنه يسعى لخروج المزيد من الصحفيين من غياهب السجون.

وشهدت الشهور الثلاثة الأولى التي أعقبت انتخابات نقابة الصحفيين، نشاطا وتحركا إيجابيا من النقيب نتج عنه خروج ٤ صحفيين من دوامة الحبس الاحتياطي، لكن خلال الشهور الثلاثة الثانية والثالثة من الفترة القانونية تضاءلت تلك التحركات والمفاوضات ولم تشهد الجماعة الصحفية أية أخبار خاصة بإخلاء سبيل أي من الصحفيين المحبوسين احتياطيا.

في المقابل؛ ظلت لجنة الحريات التي يترأسها نقيب الصحفيين ضياء رشوان داخل نقابة الصحفيين معطلة تماما، وعلى مدار العام الأول من عمر المجلس لم تشتبك اللجنة -على غير السبب الذي أسست من أجله- في أي قضية من قضايا الصحفيين وخاصة ممن وقعوا في غياهب الحبس الاحتياطي أو أصدر عليهم أحكاما قضائية في قضايا نشر مثل (حسام مؤنس وهشام فؤاد).

٢٩ الحبس الاحتياطي

٣- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

قدمت لجنة تدريب وتطوير المهنة[30] خلال العام الأول ما يقرب من ٣٠ دورة تدريبية في إطار تدريب وتطوير الأداء المهنة للصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، ومن المنتظر أن تستكمل اللجنة دورها في تنظيم العديد من الدورات الأخرى.

٣٠ تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

٤- التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين

في يونيو من العام الماضي، أي بعد مرور ٣ أشهر من انتخابات التجديد النصفي، تضامنت نقابة الصحفيين متمثلة في « محمود كامل، محمد شبانة، دعاء النجار» أعضاء مجلس النقابة مع سمر سلطان الصحفية بالبوابة نيوز بعد تحويلها للتحقيق وتهديدها بالفصل التعسفي[31] من قبل إدارة الجريدة. حيث قامت النقابة بتشكيل لجنة للتحقيق في شكوى الصحفية سمر سلطان وشكاوى أخرى تلقاها المجلس من زملاء آخرون في الجريدة.

لكن في المقابل؛ استمرت أزمة الفصل التعسفي للصحفيين في مؤسسات أخرى، وأرسل إنذارات بالفصل لعدد من صحفيي جريدة الموجز، كما تم إجبار الآخرين على الحصول على إجازات بدون مرتب، بالإضافة إلى إصدار قرار بمنعهم من دخول مقر الجريدة، الأمر الذي دفع الصحفيين للمطالبة بضرورة تدخل نقابة الصحفيين لحل هذه الأزمة.

وفي وقت سابق، أحال المجلس ياسر بركات رئيس تحرير جريدة الموجز إلى لجنة التحقيق[32] النقابية، على خلفية شكوى عدد من الصحفيين بقيام الصحيفة بمحاولات فصلهم تعسفيا، دون إعلان نتائج هذا التحقيق إلى الآن.

كما اندلعت أزمتين داخل مؤسستين صحفيتين دون التدخل من مجلس النقابة رغم مناشدة الصحفيين له. حيث اشتكى عدد من الصحفيين في جريدة الديار[33] من الاستغلال الذي يتعرضون له على يد الإدارة التي تشترط كم هائل من الأخبار الصحفية دون دخل مادي منضبط ودون تعيين، إلى جانب تعرض بعض المعترضين من الصحفيين على أسلوب الإدارة للفصل التعسفي على حد قولهم.

وأصدر الصحفيون المتضررون بيانا مناشدين من خلاله مجلس النقابة والجمعية العمومية بضرورة الانتباه والدفاع عنهم، ومنع فصلهم تعسفيا، وإلى الأن لم تتدخل مجلس نقابة الصحفيين لحل أزمة صحفي الديار.

إلى جانب ما تعرض له صحيفو الديار، تعرض صحفيو صحيفة الميدان[34] إلى نفس الأزمات وناشدوا مجلس النقابة بضرورة تدخل مجلس النقابة لحل أزماتهم مع مجلس الإدارة لكن دون جدوى.

وتعتبر أزمة الفصل التعسفي من الأزمات التي تشهدها الجماعة الصحفية بقوة وتسببت في زيادة البطالة بين الصحفيين، ولجأ البعض إلى القضاء كأحد الحلول التي يتجه نحوها الصحفيين في مصر لحل أزماتهم وفق ما يقتضيه القانون.

لكن اللجوء إلى القضاء في أزمة الفصل التعسفي حل يتطلب وقتا طويلا حتى يحصلون على أحكام قضائية بمنحهم حقوقهم التي تكون في الغالب تعويضات مالية زهيدة لأن رواتب الصحفيين منخفضة في الأساس.

---

٣١ تهديد بالفصل ووقف عن العمل لصحفية بالبوابة... والنقابة تشكل لجنة

٣٢ نقابة الصحفيين تحيل رئيس تحرير جريدة الموجز إلى التحقيق

٣٣ بيان لزملاء في جريدة الديار بيطالبوا بحقوقهم القانونية .

٣٤ بيان صحفيو جريدة الميدان

وفي آخر سنتين فقط لجأ ما يقارب من ١٥٠ صحفي في رفع دعاوى قضائية بعد تعرضهم للفصل التعسفي أو حرمانهم من حقوقهم المالية والوظيفية[35].

٥- الرعاية الصحية

دون أي تطور يذكر أو إدخال خدمات جديدة، أو العمل على الإصلاحات التي يواجهها مشروع العلاج[36] من أزمات مثل عدم وجود تعاقد مع المستشفيات بشكل كافي في المحافظات وقلة التكلفة المالية التي يتحملها المشروع فيما يخص (كوبون الكشف) إلى جاني أن الأدوية والتعاقد مع الصيدليات ليس في إطار المشروع، ظل المشروع كما هو في السابق مع ارتفاع قيمة الأشتراك ٧٠ جنيه ليصبح بـ٢٥٠ جنيها بدلا من ١٨٠ جنيها للفرد.

٣٥ "الفيج" يفجر الجدل حول أوضاع الصحفيين المصريين

٣٦ الرعاية الصحية

٦- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

وفقا للوعود الانتخابية التي أرساها بعض ممن حصلوا على مقاعد داخل مجلس النقابة في الدورة الانتخابية الأخيرة وعلى رأسهم نقيب الصحفيين ضياء رشوان، فقد أكد الأعضاء المنتخبون على بذل كافة الجهود من أجل تحرر المهنة وعودة كرامة الصحفيين وإلغاء المواد التي تجيز حبس الصحفيين. فيما أكد نقيب الصحفيين الحالي ضياء رشوان خلال برنامجه الانتخابي على سلوك كافة الطرق لحماية الصحفيين.

لكن على مدار العام الأول لمجلس النقابة ظلت لجنة التشريعات داخل نقابة الصحفيين معطلة تماما، ولم تنجز تعديلا تشريعيا واحدا، وهو ما يعني أن هذا الوعد أصبح طي النسيان.

٧- مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)

باقي عام وتنتهي المهلة المحددة للبناء على الأرض المخصصة لإنشاء مجمع سكني للصحفيين في مدينة السادس من أكتوبر، وتبدأ بعدها وزارة الإسكان في اتخاذ إجراءات سحب الأرض (للمرة الثالثة) ورد المبالغ المدفوعة بعد خصم نسبة الرسوم الإدارية والتى قد تصل إلى ١٢٪.

على مدار العام الأول من عمر المجلس، اختفى الحديث عن مدينة الصحفيين، رغم أنها كانت ضمن أولويات ووعود نقيب الصحفيين الانتخابية.

وانفرد نقيب الصحفيين ضياء رشوان الذي يقضي فترته الثانية في رئاسة مجلس النقابة بعدما حصل على أعلى الأصوات في الانتخابات الأخيرة، بوعد "رعاية اجتماعية شاملة للصحفيين" خلال برنامجه الإنتخابي المقتضب الذي تحدث فيه عن أربع محاور رئيسية، كان هذا الوعد من بينهم.

وفي تصريحات صحفية عديدة خلال فترة الدعاية الانتخابية، أكد رشوان على أن مدينة الصحفيين بمدينة ال٦. من أكتوبر على رأس أولوياته، خاصة أن المخصص من الإسكان الاجتماعي للصحفيين لم يلقى قبولا من حيث مكان وجودة وسعر الوحدة السكنية المطروحة.

وكان رشوان قد أعلن قبل ترشحه بأيام عن أنه تم دفع ٤٧ مليون جنيه المقدم المطلوب لتخصيص الأرض وتوقيع ١٠ شيكات بباقي ثمن الأرض على ٥ سنوات. مؤكدا على أن مشروع مدينة الصحفيين "سيرى النور قريبا[37]، وهو ما لم يحدث إلى الآن".

٨- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا

وفقا للوعود الانتخابية التي أرساها بعض ممن حصلوا على مقاعد داخل مجلس النقابة في الدور الانتخابية الأخيرة، فإن الحديث عن بدل التدريب والتكنولوجيا قد تصدر أغلب البرامج الانتخابية، لما له من أهمية كبيرة في مساندة الصحفيين ماليا، وخصوصا مع انتشار البطالة والفصل التعسفي بين صفوف الصحفيين، أصبح عددا كبير منهم يعتمد بشكل كبير على بدل التدريب والتكنولوجيا كمصدر للدخل.

وفي يوليو من العام الماضي ٢٠٢١، أعلن نقيب الصحفيين ضياء رشوان، عن بدء تنفيذ قرار زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا لجميع أعضاء النقابة والعاملين بالصحف القومية بنسبة ٢٠٪.

وتعد هذه الزيادة الأولى وفقا للوعد الانتخابي الخاص بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا لأعضاء الجمعية العمومية، ومن المرتقب أن يشهد العام الجاري ٢٠٢٢، زيادة جديدة في قيمة البدل، تنفيذا للوعد الانتخابي.

٣٧ ضياء رشوان: مشروع مدينة الصحفيين سيرى النور قريبًا

٩- لائحة أجور عادلة للصحفيين

الوعود الاقتصادية التي تتحدث عن الأجور، كان لها نصيب الأسد في البرامج الانتخابية للمرشحين على مقاعد مجلس نقابة الصحفيين، كما حملت برامج الأعضاء الجدد الذين تم انتخابهم في الدورة الانتخابية الأخيرة وعود انتخابية تتحدث عن ضرورة تحسين أجور الصحفيين، وتوفير موارد جديدة لتغطية زيادة الأجور.

فيما رفع نقيب الصحفيين الحالي ضياء رشوان، الذي يقضي فترته الثانية في رئاسة مجلس النقابة شعار"مزيد من الحقوق للصحفيين" خلال برنامجه الانتخابي، لكن على مدار العام الأول استمر إهمال مجلس نقابة الصحفيين لهذا الملف وحتى الآن لم يحدث أي تقدم يذكر فيه.

١٠- التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

نظرا لكثرة منتحلي الصفة، والذين بلغ عددهم ما يقرب من ١٨ ألف وفقا لتصريحات عضو بمجلس الصحفيين[38]، تعهد عددا من المرشحني (بعضهم ممن أصبحوا أعضاء بمجلس النقابة) بالتصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة، نظرا لما تسببه تلك الكيانات من خطورة على النقابة والصحفيين الممارسين للمهنة.كان من المفترض أن يبدأ المجلس خلال العام الأول في إعداد تعديل تشريعي يقدم لمجلس النواب يمنع إنشاء الكيانات الوهمية الموازية لنقابة الصحفيين، كما يمنع منتحلي الصفة من ممارسة العمل.

لكن رغم مرور عام على عمر مجلس النقابة، إلا أن الأمر بات طي النسيان من قبل المجلس، رغم أن التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة هو وعد انتخابي أرساه بعض ممن حصلوا على مقاعد داخل مجلس النقابة في الدور الانتخابية الأخيرة.

جدير بالذكر أن هذا التعديل كان يتبعه بالضرورة تعديل قانون نقابة الصحفيين لضم الصحفيين العاملين في المواقع الإلكترونية، وإلزام المؤسسات الصحفية بإبرام عقود عمل لكافة الصحفيين الذين لازالوا تحت التدريب بالمؤسسات الصحفيين بعد مدة عمل لا تتجاوز الـ٦ أشهر، وفقا لقرارات الجمعية العمومية، حتى لا يختلط أمرهم بمنتحلي الصفة.

٣٨ حماد الرمحي: مصر بها ١٨ ألف منتحل صفة يعملون في كيانات صحفية وهمية

الباب السادس: الخاتمة والتوصيات

على مدار العام الأول من عمر مجلس نقابة الصحفيين، توالت الأزمات داخل المجلس والتي بدأت مع نتائج الانتخابات وانتهت بالميزانية مرورا بتشكيل هيئة المكتب وغيرها من الأزمات، دون وجود أي تدخل فعلي من النقيب ضياء رشوان لضبط أداء المجلس والقيام بدوره المنشود والمعهود الذي نص عليه قانون نقابة الصحفيين، كما تراجعت عدد الاجتماعات واللقاءات بين أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وذلك بالمخالفة للائحة الداخلية للنقابة، وازداد الأمر سوءا مع تراجع التواصل أيضا بين نقيب الصحفيين وأعضاء الجمعية العمومية.

كما شهد دور النقابة في مساندة ومؤازرة الصحفيين والتصدي لأزماتهم والعمل على عودة مستحقاتهم تراجعا ملحوظا، ما يشير إلى تراجع مستوى أداء المجلس والتأكيد على أنه لم ينجح في تحقيق أبسط قواعد العمل النقابي وهو الدفاع عن أبناء المهنة وخلق مظلة نقابية لحمايتهم والدفاع عن حقوقهم.

وبناء عليه لم تلق الجماعة الصحفية حتى الأن ما هو متوقع من مجلس النقابة، وذلك نتيجة لغياب عدة أمور منها الاستراتيجية والجدول الزمني وكذلك غياب الروح النقابية والعمل النقابي بشكل جماعي والاهتمام بأزمات الصحفيين داخل المؤسسات الصحفية. وبناء عليه يوصي موقع «نقابة ميتر» بالآتي:

١- ضرورة عودة اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين بشكل دوري ومنتظم، على أن يتم الاجتماع مرة واحدة على الأقل شهرياً.

٢- ضرورة النظر في التظلمات والمذكرات التي يتقدم بها أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية، ولم يتم مناقشتها أو النظر إليها داخل اجتماع المجلس.

٤- تفعيل دور كافة اللجان مثل (المرأة - التشريعات - الحريات) ووضع استراتيجية لكل لجنة لعودة روح العمل النقابي بمفهومه الجماعي، بما يضمن تحسين أوضاع الصحفيين.

٥- وضع استراتيجية بجدول زمني لتنفيذ الوعود الانتخابية، والتصدي بفاعلية للأزمات التي يمر بها الصحفيين مثل الفصل التعسفي وتدني الأجور.

٦- الالتفات أكثر لأزمات الصحفيين وإجراء تحقيقات لوقف الانتهاكات التي يتعرضون لها، والإعلان عن نتائج تلك التحقيقات.

٧- العمل على احترام قرارات الجمعية العمومية وتنفيذها في أسرع وقت، على سبيل المثال (الميزانية)، وبخاصة أن الجمعية العمومية هي السلطة الأعلى داخل نقابة الصحفيين.